

جامعة ابن خلدون - تيارت-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس: تاريخ الفكر السياسي س2

السنة: أولى ليسانس علوم سياسية

الأستاذ: عمر بكيري

المحور الثالث: الفكر السياسي الغربي في العصر الحديث

المحاضرة السادسة: الفكر السياسي عند فريدريتش

هيجل

مقدمة:

أدى انتصار الثورة الفرنسية و انتشار أفكارها و الحروب التي تلتها، إلى وضع الدويلات الألمانية تحت الاحتلال الفرنسي، مما أيقظ المشاعر القومية الألمانية، حيث توجه الفكر السياسي نحو تركيز البحث في القضية القومية، فقد أنتج غزو نابليون لألمانيا و توحيد كثير من دويلاتها و مقاطعاتها في دويلات كبيرة نسبيا، إحساسا لدى الألمان بضرورة الوحدة القومية، حيث لم تعرف الدعوة إلى الوحدة القومية طريقا لها قبل الغزو النابليوني لها، و بذلك كان ذلك الغزو باعثا للفكر على الإبداع في إيجاد نظريات و فلسفات تنظر للدولة القومية الموحدة و تجعلها شيئا مقدسا فوق كل الاعتبارات الخاصة.

يعتبر فريدريك هيغل من بين أهم المفكرين الذين نظروا للدولة القومية و مجدوها ، حيث قدس الدولة في تبريره النهائي للوحدة القومية و حتميتها، و اعتبرها كيان مقدس يسمو على جميع الاعتبارات الفردية و المصالح الخاصة، معارضا بذلك الفلسفة الفردية الليبرالية المنتشرة في ذلك الوقت، و دعا إلى وحدة الدولة و الأمة وتقويتها على حساب الأفراد الذين لا يعتبرهم سوى عناصر تعمل لصالحها و لخير المجتمع، معتبرا إياها وحدة كلية ضمن الأمة الموحدة التي تذوب فيها فردانية الأفراد و مصالحهم الخاصة.

ا. هيغل المولد والنشأة:

ولد جورج فيلهلم فريدريتش هيغل سنة 1770 بشتوتغارد جنوب ألمانيا، يعتبر أحد أهم الفلاسفة الألمان، درس الفلسفة و اللاهوت إلا انه رفض دخول السلك الكهنوتي البروتستنتي، و عمل أستاذا للفلسفة بجامعة إيننا، هيلدبرغ، ثم برلين التي نال شهرته الكبيرة فيها، بدأ الكتابة متأخرا و اشتهر بأسلوبه المعقد و المجرّد الزاخر بالمصطلحات المعروفة باللغة الألمانية، من أهم كتبه فينومولوجيا الروح، علم ظواهر الروح، المنطق، موسوعة العلوم الفلسفية، محاضراته التي جمعها و رتبها طلابه في مواضيع فلسفة التاريخ، فلسفة الفن، فلسفة الدين، فلسفة الجمال و تاريخ الفلسفة. توفي سنة 1831 عن عمر يناهز 61 سنة.

ا. منهج هيغل وفلسفته الديالكتيكية:

اتسم فكر هيغل بمنهجه الفلسفي الديالكتيكي القائم على منطق مثالي مغاير للمنطق العقلي الفردي و النفعي الذي اشتهر به الفكر الانجليزي و الفرنسي آنذاك، حيث يقوم الديالكتيك أو الجدل على دراسة الأشياء في وجودها و حركتها و صيرورتها بروح جميع المعرفة العلمية بعيدا عن المناقشة السفسطائية التي لا طائل من ورائها، و بذلك يعني الديالكتيك عنده منهج الوصول إلى اليقين الفلسفي في دراسة الظواهر العامة، و هو منهج يرفض رفضا كاملا للمنطق الصوري و للفلسفة الميتافيزيقية السائدة في عصره، و القائمة أساسا على نفي التناقض في الفكر و الوجود و القائلة بفقدان الأشياء للعلاقة فيما بينها.

كان مبدأ التعارض و القانون المطلق للأشياء هو السائد عند المفكرين الآخرين، فالشيء لا يمكن أن يكون في الوقت المحدد موجودا و غير موجود، كما أن الفكر عندما يجد نفسه أمام قضيتين

متعارضتين، لا بد له من القول أن إحداهما صائبة و الأخرى خاطئة، أما عند هيجل أصبحت القضايا تتجاوز التعارض الظاهر، الذي في حقيقته يجمع بين الوجود و عدمه، أي أنه لا مجال للقول بوجود خطأ في حال صياغة قضيتين متعارضتين، لأن في كليهما توجد بعض جوانب الحقيقة، و على هذا الأساس يجب تجاوز التعارض الظاهر في كل منهما، بدون رفض أي من القضيتين، لأن خلف التعارض الظاهر تستتر قضية تختلف عن هذا التعدد و لكنها لا تلغيه.

يرى هيجل أن الديالكتيك أو الجدل في حقيقته ثلاثي الحركة، يبدأ من القضية الأصلية و يسير إلى نقيضها في القضية المقابلة، حتى الوصول إلى نوع من المصالحة الفكرية في تركيب فكرة جديدة تحتوي العناصر الايجابية لكل من القضيتين الأصلية و نقيضها، فهناك دائما الموضوع و نقيض الموضوع و نقيض النقيض و هو التركيب أو الفكرة الجديدة المركبة، ففي كل شيء توجد التناقضات، و في داخل الشيء يوجد دائما الجانب الصحيح الايجابي و الجانب الخطأ السلبي، و من هذه الجوانب ما هو ايجابي ينمو و ما هو سلبي يموت، فكل الأشياء في حالة حركة و تغير و صيرورة. حيث تشمل هذه الحركة الأفكار و النظم و المؤسسات و كل الوجود.

III. الدولة الشمولية عند هيجل:

يعتبر هيجل من دعاة الفكر الكلياني أو الشمولي، المناقض في مبادئه للفكر الليبرالي الفردي القائم على المصلحة الخاصة و الحرية الفردية، حيث تقوم الكليانية على الكل أو العام، و هي تهدف إلى التمييز بين الفردي و العام و إقرار أسبقية العام، و بالتالي فهي تسعى إلى تحقيق الاندماج و التماهي بين الفرد و المجتمع في شكل وحدة هي الدولة تكون لها الأسبقية و الأهمية و الأولوية، فالدولة عند هيجل أرقى موضوعا و أبعد هدفا من الأسرة و المجتمع و سائر التنظيمات الأخرى، لأنها غاية في حد ذاتها و ليست وسيلة كالأسرة و المجتمع المدني.

يرى هيجل أن الدولة كائن طبيعي له إرادته و منطقته الكامل، و ليست نتاجا صناعيا لعقد اجتماعي، فهي ليست كائنا اصطناعيا ماديا يضم مجموعة من الأفراد، يملك كل واحد منهم حقوقا طبيعية و حصة من أراضيها، بل هي كائن حي لها حياتها المستمرة بذاتها و الأسى من إرادة الأفراد و مصالحهم الخاصة، ففي هذه الدولة يتحقق للأفراد قيمتهم و حقيقتهم الروحية و حياتهم الأخلاقية، و فيها يتحقق لهم الاتحاد بالإرادة العامة و التي بدونها لا توجد لهم إرادة خاصة لان فيها فقط يتم التقيد بالقانون و من خلاله تتحقق حريتهم، فالحرية الفردية عند هيجل ليست فطرية بل تكتسب من

خلال الدولة و مؤسساتها، و الدول حينما تقيد حرية الأفراد فهي تقيد غرائزهم الوحشية، و بهذا التقييد يتحقق وعمهم بالحرية.

يرى هيجل أن المجتمع المدني يتميز بالشقاق و النزاع بين أفراد و جماعته بسبب هيمنة النزعة الفردية و المصالح الخاصة عليه، لذلك فهو يدعو إلى استعادة الوحدة الكلية التي فقدت، من خلال إحلال دولة بنظام شمولي تمتزج فيها كل المصالح الخاصة الفردية و تتوحد في وحدة واحدة، فتكون غاية هذه الوحدة مبرر أخلاقي لوجود الطغيان المؤقت، حيث يؤكد هيجل على أن الطغيان المؤقت ضروري لقيام الدولة و وحدتها، لأن دوره يقتصر على تحقيق اندماج الذات الفردية في الكل، و هذا هو مبرره التاريخي، الذي يزول بتحقيق غايته المتمثلة في تحقيق الوحدة و تربية الأفراد على الطاعة و الخضوع للدولة.

ينتقد هيجل نظرية العقد الاجتماعي القائلة بتعاقد الأفراد لتكوين الدولة، بل يعتبر أن الدولة لا يمكنها أن تقوم على تعاقد بين أفراد متنافسين و متنازعين، بل هي تقوم عن طريق قوة خارجية موحدة تجبر الأفراد رغما عن إرادتهم على تكوينها و الانتماء لها، و هذه القوة هي قوة عمل الرجال العظام من أمثال نابليون، التي تعمل على تحويل الشعب إلى أمة واحدة و بالتالي إلى دولة واحدة، كما ينتقد هيجل كذلك الدول الليبرالية الرأسمالية لأنها قائمة على الملكية الخاصة و المصلحة الفردية التي تجعل من الفرد منعزلا لا تربطه علاقة بالكل، و بالتالي فالوحدة هنا تكون مصطنعة، تتحول الدولة و المجتمع فيها إلى مؤسستين مكرستين لخدمة المصالح الخاصة، و عليه فهذا الكيان مآله إلى الزوال و الاضمحلال.

IV. الدستور و أنظمة الحكم عند هيجل:

يرى هيجل أن الدولة في وجودها أسبق من قيام الدستور، الذي يعتبره منظما قانونيا للحياة العامة و هو تعبير عن الحالة السياسية التي وصل إليها الشعب، حيث يعرفه على أنه " الروح الكامنة في الأمة و في تاريخها"، فالتطور التاريخي للشعوب هو الذي يصنع الدساتير و ليس الأفراد أو المفكرين، لذلك فهو يكون تعبيرا عن روح الدولة و وحدة الأمة فيها؛ بدينها و أخلاقها و ثقافتها، و رغم ذلك فهو يبقى ناقصا حسب رأيه إن لم يشمل بعض المبادئ التي تدعم احترام الملكية الخاصة و الحرية الشخصية، لكن على أن تكون متوافقة في ممارستها مع الخير العام و المصلحة العامة للدولة.

يرى هيجل أن أفضل نظام حكم هو ذلك الذي يستطيع ضمان الوحدة بين الجزء و الكل أي تحقيق اندماج الفرد في الدولة بحيث تزول خصوصيته و فردانيته، و هنا يعتقد هيجل أن هذا النظام هو النظام الملكي الوراثي لأن شخص الملك يمثل الكل الذي يسمو فوق المصالح الخاصة، و لكون هذا الملك يحكم بالوراثة فهذا يجعله يحكم بالطبيعة دون أن يتأثر بالعداوات الموجودة في المجتمع، كما يرجع تفضيله لهذا الشكل من الحكم للاعتبارات التالية:

- إعجابه بواقع النظام الملكي البروسي المطلق.
- قدرة النظام الملكي الوراثي أن يكون استمرارا حقيقيا لنظام نابليون الذي يكن له بالغ التقدير.
- طبيعة منطقته الجدلي المستوحى من جدل أرسطو بشأن تعاقب الأنظمة السياسية، و الذي يفيد بأن الاستبداد كأطروحة يستدعي وجود الديمقراطية كأطروحة مضادة، و يحدث الصراع بين الأطروحتين المتضادتين فتنتج الملكية الوراثية بوصفها نتاجا و مركبا بين أفضل ما في النظامين.
- قدرة النظام الملكي الوراثي على تجسيد صورة الرجل العظيم الذي كان هيجل متعلقا به، و هنا يؤكد هيجل أن أصل الدولة يعود إلى قوة خارجية تجبر الأفراد على الوحدة، حيث تكون هذه القوة هي قوة الملك الفرد الذي ينشئ الدولة و يوحدده و يضمن استمراريتها.

٧. الديمقراطية عند هيجل:

يرى هيجل أن الديمقراطية تعجز عن تجسيد الوحدة النهائية بين الفرد و الكل أو الدولة، و أن الديمقراطية تنجح عندما تتألف من مواطنين غير واعين بفردانيتهم، و أن وجود أفراد متحررين هو هدم للديمقراطية، فالديمقراطية في ظل وجود مجتمع متميز بهيمنة النزعة الفردية لم تعد تملك أسباب وجودها و تم تجاوزها، بل و تصبح إذا ما اعتمدت على أنها انحلال كامل للدولة في المصالح الخاصة.

ينظر هيجل نظرة سلبية إلى الشعب فهو عنده ليس مجموع الأفراد بل كيان عضوي تمثل فكرة السيادة الشعبية فيه شيء خطير و غير مجد، فالشعب ليس له دور في تكوين الدولة أو نشاطها السياسي، حيث يرى أن تقوية البرلمان سوف يؤدي بمرور الوقت إلى إطلاق القوة المرعبة للشعب، فالشعب عنده هو ذلك الجزء من الدولة الذي لا يعرف ما يريد و تكون سلوكياته فطرية و خالية من العقل بقدر ما هي عنيفة و فظيعة، و هذا ما يفسر حرصه على وجود قبضة قوية تحكم الكتل

الجمهورية، و لا شك أن موقفه هذا من الشعب كاف لتفسير موقفه المعارض للديمقراطية التي تعني حكم الشعب.

أما فيما يخص علاقة الدين بالدولة كجزء من الممارسة الديمقراطية و الحرية الفردية، فهيجل يرى أنه يجب على الدولة أن تقوم بواجبها تجاه المؤسسة الدينية بحماية الكنيسة و مساعدتها في تحقيق غاياتها الإيمانية، فالدين بالنسبة له عامل موحد للشعب داخل الدولة لأنه يقوم بغرس الأحاسيس الوجدانية في نفوس الناس و يربهم على الطاعة، لذلك على الدولة أن تشجع انضمام جميع المواطنين إلى المؤسسة الدينية مهما كان مذهبهم، كي تستفيد من ذلك في تحقيق الوحدة و فرض الاحترام و الطاعة.

في الأخير نخلص أن هيجل باعتماده في فلسفته على مبدأ الكلية انتهى إلى تمجيد الدولة بوصفها التجسيد الكامل و الفعلي لهذه الكلية، و من ثمة الإقرار بهيمنتها الكلية على الأفراد كبديل لحالة الفوضى في الإرادات الفردية المنعزلة.